يونسكوبرس

****

مكتب الخدمات الصحفية *لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة*

اليوم العالمي للمياه (22 آذار/مارس)

الماء وحسن الإدارة :
بعض الأمثلة للممارسة الجيدة

باريس 19 آذار/مارس –2004- بنشرها كتيب "الماء وحسن الإدارة : بعض الأمثلة لممارسة أفضل"، تهدف اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست - COMEST)، برآسة النروجي جينس ايريك فينستاند، إلى المساهمة في تعميم أوضاع جديدة، تعزز هناء العيش والحفاظ على البيئة. خمس دراسات ميدانية قدمت من حوض نهر النيل والإكوادور واليابان والفليبين وجنوب أفريقيا.

تعمل لجنة كومست منذ عام 1999 على أخلاقيات المياه العذبة. وسبق وتم، عام 2000، نشر كتيب قام بتحضيره وإعداده لجنة منبثقة عن (كومست) يرأسها لورد سيلبورن، الرئيس السابق للجمعية الجغرافية الملكية (بريطانيا)، يتطرق إلى أخلاقيات التعامل في استخدام المياه العذبة. بالنسبة إلى هذه اللجنة الأخيرة تتحدد الأخلاقيات في هذا المجال بما يلي : كرامة الإنسان والمشاركة والتضامن والمساواة بين الناس والمصلحة العامة وحسن الإدارة والشفافية وإتاحة المعلومات للجميع والتكامل والاستقلالية.

وبما انه يصعب في بعض الأحيان تطبيق هذه المبادئ سواء في منطقة تحتوي على حوض مائي ضخم أو في منطقة سكنية، ثمة حلان لهذا الأمر : أولا، الشراكة التي تساعد مختلف الجماعات أو الفرق ذات المصلحة المعنية على الوصول إلى تفهم أفضل لحاجات كل منهم ؛ ثانيا، تحديد المستوى المحلي – وإيجاد حلول عملية لمشاكل حقيقية – الأمر الذي يعتبر خيارا جيدا أيضا.

يعرض الكتيب الجديد خمسة نماذج للممارسة الجيدة. الأول يتعلق ببحيرة بيوا (اليابان)، حيث قامت عملية حماية التنوع الحيوي بتحسين الاستقلال والاقتصاد المحلي بفضل مشاركة سكان المنطقة. بحيرة بيوا، أكبر بحيرة في اليابان وواحدة من عشر أقدم بحيرات موجودة في العالم، كانت مهددة بالتعفن في السبعينات. فقام سكان المنطقة بحملة من أجل تنظيم استعمال وبيع مساحيق اصطناعية تحتوي على مادة الفسفور التي تهدد البحيرة. وتم إعداد خطة منهجية مصحوبة بإجراءات قانونية لوقاية نوعية مياه البحيرة. إن تحرك الناس الذين يعيشون حول بحيرة بيوا أظهر أن تصميم جماعة ما، حتى لو كانت صغيرة، بإمكانه حماية ملك عام.

كما أن الإطار القانوني الجديد في جنوب إفريقيا يقدم المثل الثاني. في بلد حيث يعجز الكثيرون عن القيام بدفع ثمن خدمات الماء والوصول إلى نظام لتنقيته، فإن إدخال قانون إدارة البيئة NEMA أعطى إطارا قانونيا، يهدف إلى تعزيز المسؤولية المدنية. كما يتضمن قانون المياه الوطني قسما فرعيا هاما، هو احتياطي حقوق الإنسان، هدفه القيام بتوزيع عادل للمياه، في النوعية والكمية، لجميع سكان جنوب إفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار حماية النظام البيئي للبلد.

المثال الثالث من الفيليبين. في هذا البلد الذي يعاني من مسألة انقراض الغابات، فإن الوضع القانوني المزدوج للأراضي المسكونة من قبل أبنائها – موروثة عن الأجداد ومحمية طبيعية – أدت إلى نزاعات بين السكان والموظفين الرسميين المسؤولين على المستوى الوطني عن إدارة هذه المناطق. في بيزاو، تم الاعتراف بهذه الأراضي كأراض موروثة عن الأجداد وتم تدعيم المجالس التقليدية المعروفة باسم "داب-آي"، مما أدى إلى زيادة الإيمان في الميزة المقدسة للغابات، سهل الحفاظ عليها.

في ليكتو، الإكوادور، هناك مشروع وطني عرف كيف يأخذ في الحسبان المساهمة الخاصة النساء من أبناء المنطقة، اللواتي يعملن هناك عادة في الإنتاج الزراعي، واستطعن أن يعارضن مشروعا تكنوقراطيا لم يأخذ في الاعتبار المسائل المعقدة لتوزيع المياه بكميات قليلة في المناطق الجبلية المبعثرة. و نجح نظام تمت أقلمته مع الشروط المحلية في الإجابة على حاجات فئة اجتماعية كانت حتى ذلك الوقت في حالة نزاع . ويتضمن النموذج عرضا لتقنيات مختلفة، مستخدمة في الإكوادور ومناطق أخرى، يمكن الاعتماد عليها وسهلة الصيانة والاستعمال : إزالة الملح باستخدام الطاقة الشمسية، وتنظيف المراحيض بواسطة الطاقة الشمسية، وجرادل ومنقيات فخارية، ومضخات تعمل بواسطة دواسات أو حبال.

المثل الأخير، يأتي من حوض النيل الذي يمثل مشكلة مياه أنهار وسواق تمتد على حدود عديدة. فقد قام ستة من عشرة بلدان تتشارك في نهر النيل اتفاقية عام 1994 لخلق لجنة تعاون تقني لترويج تطور وحماية بيئة النيل. أطلقت مبادرة حوض النيل عام 1999 بغية تحسين دائم لنوعية الحياة لجميع السكان الذي يتقاسمون النهر. وعلى الرغم من وجود الكثير من المصالح المتعارضة، فإن الهدف يقضي بخلق مناخ يسمح للفئات تقاسم وجهات نظرها والإصغاء إلى الآخرين.

***